الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٧٠
المعقودة يوم الاثنين
٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أنصاري (الهند)

البند ٣١ من جدول الأعمال (تابع)

حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في هايتي

(أ) مذكرة من الأمين العام (A/48/532 و Add.1 و Add.2)

(ب) مشروع قرار (A/48/L.35/Rev.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
تستأنف الجمعية هذا الصباح نظرها في البند ٣١ من جدول الأعمال، المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في هايتي". يذكر الأعضاء أن الجمعية أجرت مناقشتها بشأن البند ٣١ من جدول الأعمال في الجلسة التاسعة والستين المعقودة في ٣ كانون الأول/ديسمبر.

أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد بونس (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الأسبانية):
بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يود وفدي أن يعرض تنقيحا شفويا على مشروع القرار A/48/L.35/Rev.1.

نود أن نستعيض عن الفقرة الرابعة عشرة من الديباجة بالعبارة التالية:

(تكلم بالانكليزية)

"وإذ تحيط علما بمقترحات الرئيس اريستيد لحل الأزمة في هايتي، المعروضة على الجمعية العامة".

(تكلم بالأسبانية)

ونحن واثقون بأن الجمعية العامة ستقبل هذا التغيير، وأن مشروع القرار سيعتمد بتوافق الآراء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/48/L.35/Rev.1، **بعد تنقيحه شفويا من جانب ممثل اكوادور.**

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/48/L.35/Rev.1، **بصيغته المنقحة شفويا؟**

اعتمد مشروع القرار A/48/L.35/Rev.1، بصيغته المنقحة شفويا (القرار ٢٧/٤٨).

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر** إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.70
25 February 1994

ARABIC

93-87319(A)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ٣١ من جدول الأعمال.

البند ١٨ من جدول الأعمال

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة:

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/48/23 ، A/AC.109/1137-1139 و 1141-1158 و 1161-1164 و 1170)

(ب) تقرير الأمين العام (A/48/426)

(ج) مشروعا القرارين (A/48/L.38 و A/48/L.39)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
تنظر الجمعية الآن في مسألة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، ككل، تحت البند ١٨ من جدول الأعمال.

أعطي الكلمة الآن لمقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، السيد فاروق العطار ممثل الجمهورية العربية السورية، لعرض تقرير اللجنة.

السيد العطار (الجمهورية العربية السورية) مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بوصفي مقررا للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، يشرفني أن أعرض على نظر الجمعية العامة تقرير اللجنة الخاصة الذي يغطي عملها خلال عام ١٩٩٣، والوارد في الوثيقة A/48/23.

يقدم التقرير، الذي يتصل، في جملة أمور، بالبند ١٨ من جدول الأعمال، وفقا للفقرة ١٢ من قرار الجمعية العامة ٤٧/٢٣ المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ بشأن تنفيذ الإعلان، والذي طلبت الجمعية بموجبه الى اللجنة الخاصة مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ الإعلان تنفيذا فوريا وتاما، والقيام بالأعمال التي اعتمدتها الجمعية العامة وفيما يتعلق بالعقد الدولي للقضاء على الاستعمار في جميع الأقاليم التي لم تنل استقلالها بعد، مع القيام بصفة خاصة بوضع مقترحات محددة للقضاء على ما تبقى من مظاهر الاستعمار.

والجمعية العامة باعتمادها، في دورتها السادسة والأربعين، القرار ٤٦/١٨١، المعنون "العقد الدولي للقضاء على الاستعمار" وخطة العمل، فوضت اللجنة الخاصة بالقيام بسلسلة من الأنشطة أثناء العقد، بما في ذلك تنظيم حلقات دراسية خلال العقد في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادي، بالتناوب.

وخلال السنة، تمكنت اللجنة الخاصة من القيام بالمهام التي كلفتها بها الجمعية، وتقديم توصيات مناسبة بشأن جميع البنود المحالة إليها للنظر فيها وتقديم تقرير بشأنها، بعقدها اجتماعات فيما بين شباط/فبراير وآب/اغسطس، وبإجراء مشاورات مكثفة طوال السنة فيما بين أعضائها.

ووفقا لأحكام القرار ٤٦/١٨١ وخطة العمل، عقدت اللجنة الخاصة حلقة دراسية إقليمية في بابوا غينيا الجديدة في حزيران/يونيه. ويتضمن تقرير الحلقة الدراسية الاقليمية وجهات النظر التي أعرب عنها ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الذين حضروا الحلقة الدراسية. ويتضمن التقرير أيضا موجزا بالمناقشات التي جرت، يلقي الضوء على المسائل الأساسية المثارة ووجهات النظر المعرب عنها من جانب المشاركين في الحلقة الدراسية. ويرد تقرير الحلقة الدراسية الاقليمية في الوثيقة A/AC.109/1159، والنظر فيه من جانب اللجنة الخاصة يرد في الفصل الثاني من تقريرها A/48/23.

أثناء السنة قامت اللجنة الخاصة، واضعة في اعتبارها بصفة خاصة الطلبات المحددة الموجهة إليها من الجمعية العامة في القرار ٤٧/٢٣، باستعراض تنفيذ الإعلان فيما يتعلق بالأقاليم المتبقية، وصاغت سلسلة من التوصيات بغية تعزيز خطى عملية إنهاء الاستعمار وتسهيل التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي لشعوب تلك الأقاليم.

وبالإضافة الى ذلك، قدمت اللجنة الخاصة توصيات تتصل، على وجه التحديد، بأنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ الإعلان، والأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها؛ وتنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية الخاصة

المتصلة بالأمم المتحدة للإعلان؛ والمعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق.

خلال السنة، كرست اللجنة الخاصة اهتماما كبيرا لإنهاء الاستعمار في الأقاليم الجزرية الصغيرة. وفي هذا الصدد، كانت اللجنة الخاصة متنبهة بصورة خاصة لحقيقة أن البعثات الزائرة التابعة للأمم المتحدة وفرت الوسائل الفعالة لتقييم رغبات وتطلعات شعوب تلك الأقاليم الصغيرة والتأكد منها، فيما يتعلق بوضعها في المستقبل. وبناء على ذلك، أكدت مرة أخرى على أهمية إيفاد هذه البعثات إلى الأقاليم المستعمرة بغية تيسير تنفيذ الإعلان. وقامت حكومة نيوزيلندا، وهي الدولة القائمة بالادارة في توكيلاو، بدعوة اللجنة إلى إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى توكيلاو، وقبلت اللجنة هذه الدعوة، وهي تفكر في إيفاد بعثة زائرة إلى ذلك الإقليم في أوائل عام ١٩٩٤. وستواصل اللجنة التماس التعاون الكامل من الدول الأخرى القائمة بالادارة فيما يتعلق بايفاد بعثات زائرة إلى الأقاليم الخاضعة لادارتها.

وفيما يتعلق بمسألة نشر المعلومات عن عمل الأمم المتحدة في ميدان إنهاء الاستعمار، أكدت اللجنة مجددا، في الفصل الثالث من تقريرها (A/48/23)، على أهمية كفالة نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار على أوسع نطاق ممكن، كأداة من أجل خدمة مقاصد ومبادئ الميثاق وأهداف إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، ولتعبئة الرأي العام العالمي من أجل مناصرة شعوب الأقاليم المستعمرة في جهودها الرامية إلى تحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال.

واللجنة الخاصة، إذ تضع نصب عينيها الدور الهام الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في عملية إنهاء الاستعمار وفي نشر المعلومات عن الحالة في جميع ما تبقى من الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي، طلبت من الادارات المعنية أن تواصل تعاونها مع تلك المنظمات في نشر المعلومات عن مسائل إنهاء الاستعمار، وفي توفير الدعم لشعوب تلك الأقاليم.

وخلال السنة، وفي ضوء النتائج البناءة التي تم إحرازها، وتمشيا مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة، قررت اللجنة أن تبقى على اتصالات وثيقة بالمنظمات المعنية، وأن تشترك في المؤتمرات ذات الصلة التي تنظمها تلك المنظمات وهيئات الأمم المتحدة الأخرى. وكان الهدف من هذه الاتصالات تيسير التنفيذ الفعال لقرارات مختلف هيئات الأمم المتحدة، وتعزيز التعاون بين الوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية في المساعدة التي تقدمها إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

أود أن ألفت انتباه الأعضاء إلى المقترحات الواردة في الفرع ياء من الفصل الأول، المعنون "الأعمال المقبلة"، والتي تأمل اللجنة في أن تحظى بتأييد الجمعية العامة، كي تتمكن اللجنة من تنفيذ المهمة المتبقي إنجازها على أكمل وجه.

لقد أوصت اللجنة الخاصة بأن تجدد الجمعية العامة نداءها إلى الدول المعنية القائمة بالادارة بأن تتخذ جميع الخطوات اللازمة من أجل تنفيذ الاعلان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفقا للرغبات التي أعربت عنها بحرية شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة الخاصة، واضعة نصب عينيها النتائج المفيدة التي أحرزت بفعل مشاركة الدول القائمة بالادارة في أعمالها بنشاط، بأن تحث الجمعية العامة مرة أخرى الدول القائمة بالادارة على التعاون، أو الاستمرار في التعاون، مع اللجنة، من أجل الاضطلاع بولايتها، وبصورة خاصة على المشاركة بنشاط في أعمالها المتعلقة بالأقاليم الخاضعة لادارة هذه الدول.

ولعل الجمعية العامة ترغب أيضا في تجديد مناشدتها لجميع الدول والوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة كي تمتثل للطلبات المختلفة التي وجهتها إليها الأمم المتحدة في قراراتها بشأن إنهاء الاستعمار.

بالنيابة عن اللجنة، أعهد بالتقرير إلى عناية الجمعية العامة.

قبل أن أختتم كلامي، اسمحوا لي بأن أعرب لجميع أعضاء اللجنة الخاصة، ولا سيما السفير ريناغي ريناغي لوهيا، ممثل بابوا غينيا الجديدة، رئيس اللجنة؛ والسفير ألسيبياديس هيدالغو باسولتو، ممثل كوبا، والسيد أندرو ج. بنغالي ممثل سيراليون، والسيد الكسندر سلابي من الجمهورية التشيكية، نواب الرئيس الثلاثة؛ والسفير عمر عرضاوي ممثل تونس، رئيس اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة؛ والسيد حسين لطفي هرمزأبادي، ممثل جمهورية ايران الاسلامية، مقرر هذه

اللجنة الفرعية عن عميق امتناني على ما لاقيته منهم من تعاون ودعم، الأمر الذي يسر مهمتي، إلى حد كبير بوصفي مقرر اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة الآن لرئيس اللجنة الخاصة، السيد ريناغي ريناغي لوهيا، ممثل بابوا غينيا الجديدة، الذي سيقوم بعرض مشروعي القرارين A/48/L.38 و A/48/L.39 في سياق بيانه.

السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يشرفني بصفتي رئيسا للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، المعروفة أيضا باللجنة المعنية بانهاء الاستعمار، أن أخاطب الجمعية العامة بشأن البند ١٨ من جدول الأعمال.

يدرك جميع الأعضاء تمام الادراك أهمية اللجنة الخاصة المعنية بانهاء الاستعمار التي كان لها دور دينامي في تحقيق العضوية الواسعة النطاق وشبه العالمية للأمم المتحدة. ولقد اكتسبت عملية إنهاء الاستعمار زخما في أعقاب اعتماد الاعلان التاريخي يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، الذي تركت آثاره بصمات لا تمحى على العلاقات الدولية.

إن الولاية التي أوكلت إلى اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار منذ إنشائها عام ١٩٦١ واضحة جدا: رصد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ورفع تقارير إلى الجمعية العامة عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار التاريخي ١٥١٤ (د-١٥) الذي اتخذ عام ١٩٦٠. ولقد اضطلعت اللجنة، منذ إنشائها، بالولاية المنوطة بها بكل أمانة.

وقد تابعت اللجنة الخاصة على مر السنين، بصبر وبطريقة منهجية، مهمتها المتمثلة في استعراض الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المشمولة بالوصاية والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والاستماع إلى الملتمسين، وإيفاد البعثات الزائرة للأقاليم، ونشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار بغية تعبئة الرأي العام، ورفع تقارير إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن، حسب الاقتضاء.

وبينما التزمت اللجنة الخاصة بولايتها، فإنها واصلت الابقاء على نهجها وأسلوب عملها قيد الاستعراض المستمر، لكي تتكيف مع الظروف المتغيرة ولكي تحسن من كفاءتها. وقد حظيت هذه العملية المستمرة بقوة دفع متجددة منذ عام ١٩٩٠ نتيجة للتطورات الإيجابية التي حدثت في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة.

لقد تغير الزمن منذ بدأت اللجنة الخاصة المعنية بانهاء الاستعمار عملها في عام ١٩٦٢. وقد مارست غالبية الأقاليم المشمولة بعمل اللجنة منذ ذلك الحين، حقها في تقرير المصير والاستقلال، وشغلت مكانها المشروع في هذه الجمعية. ومع ذلك، فلا يزال هناك ١٨ إقليما في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وهذه الأقاليم في معظمها أقاليم جزرية صغيرة في منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي، سمتها وجود عدد قليل أو متفرق من السكان وموارد محدودة.

وكما يعلم الأعضاء، فإن الجمعية العامة حددت لهدف الانهاء التام للاستعمار موعدا غايته حلول عام ٢٠٠٠، وأعلنت الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠ العقد الدولي للقضاء على الاستعمار. وبينما أكدت الجمعية أكثر من مرة أن عوامل مثل المساحة أو حجم السكان أو الموقع الجغرافي لا ينبغي تعوق شعوب هذه الأقاليم عن أن تمارس بحرية حقها في تقرير المصير والاستقلال، فلا يغيب عن بال اللجنة الخاصة حقيقة أن الإنهاء التام للاستعمار في موعد غايته عام ٢٠٠٠، يتطلب حلولا واقعية وخلاقة.

ولهذه الأسباب، ركزت اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار جهودها طوال السنوات الثلاث الماضية على نهج جديد إزاء قضايا إنهاء الاستعمار، بينما التزمت التزاما صارما بالمبادئ ذات الصلة في الميثاق وقرارات الجمعية العامة.

ولعل الذين تابعوا عمل اللجنة في السنوات الأخيرة قد لاحظوا، وأنا على يقين من ذلك، الاهتمام الخاص الذي كرسته اللجنة للاحتياجات الخاصة بكل إقليم، مستخدمة كل الموارد ومصادر المعلومات المتاحة، وأوثق هذه المصادر، بطبيعة الحال، هي آراء حكومات الأقاليم المعنية وشعوبها. كذلك قامت اللجنة على نحو منتظم بتشجيع الحكومات المحلية في الأقاليم وكذلك ممثلي شعوب تلك الأقاليم على المشاركة في أعمالها، وفي هذا الصدد اعتمدت تدابير بناءة لتسهيل حضورهم. ونرى أنه من الأهمية بنفس القدر أن

تكون هناك اتصالات منتظمة بينهم وبين الأمم المتحدة، مما يضمن أن يكون المجتمع الدولي على علم بآرائهم وطموحاتهم فيما يتعلق بمستقبل اقاليمهم. وقد أكدت اللجنة الخاصة دائما أن رغبات شعوب الإقليم هي الغلابة في تحديد وضعها المقبل.

والواقع أنه، بالاضافة إلى الاجتماع باللجنة الخاصة أثناء العام، اغتنم بعض ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الفرصة لكي يتكلم أمام اللجنة الرابعة. وقد قدم ممثلو الحكومات المحلية لغوام وجبل طارق بيانات إلى اللجنة الرابعة في هذه الدورة، كما تحدث إلى اللجنة ملتمسون من كاليدونيا الجديدة وجزر فرجن الأمريكية، لتقديم مزيد من المعلومات عن الأحوال السائدة في أقاليمهم.

وقد أوضح العديد من قادة حكومات هذه الأقاليم بجلاء، في تعاملهم مع اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، وأثناء الحلقات الدراسية الإقليمية، أن التعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليمهم من شأنه أن ييسر ممارسة هذه الأقاليم لحقها في تقرير المصير والاستقلال. واستجابة لهذه المشاغل، ركزت اللجنة الخاصة جهودها بشكل منهجي، في سياق العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، على البحث عن تدابير محددة من شأنها أن تعزز تنمية هذه الأقاليم. وبغية تحقيق هذه الغاية، تواصل اللجنة الخاصة التماس تعاون السلطات القائمة بالادارة، كما تحث الوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة على تقديم كل عون ممكن للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

وقد بدأت اللجنة الخاصة مشاورات مع المجموعات والمنظمات الإقليمية، ودعتها إلى زيادة مساعدتها لتلك الأقاليم في إطار إقليمي، وإلى أن تيسر اندماجها في مناطقها المختلفة.

وباسم اللجنة الخاصة، وبناء على طلبها، أكدت للدول القائمة بالادارة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، الأهمية التي نعلقها على تعاونها معنا في جهودنا. ومازالت اللجنة الخاصة على اعتقادها بأن السلطات القائمة بالادارة تتحمل مسؤولية أساسية عن الأقاليم، وأن تعاونها بالغ الأهمية بالنسبة لإكمال عملية إنهاء الاستعمار. ولقد واصلت اللجنة مطالبة الدول القائمة بالادارة بأن تقدم للأمم المتحدة معلومات مستكملة عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في كل أقليم، وفقا لالتزاماتها بموجب المادة ٧٣ هـ من الميثاق.

وفي مواجهة التحديات من أجل كفالة انهاء الاستعمار في الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ومن أجل الحصول على معلومات عن الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم، تنظم اللجنة الخاصة حلقات دراسية إقليمية كل عام في إطار خطة العمل للعقد الدولي، وتدعو إليها ممثلين عن حكومات الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

وقد أتاحت هذه الحلقات الدراسية أفضل فرصة لتركيز الاهتمام الإقليمي على الاحتياجات الخاصة للأقاليم المتبقية. ولم يكن هذا العام استثناء. ويقدم تقرير الحلقة الدراسية الإقليمية التي عقدت في حزيران/يونيه ١٩٩٣، في بورت مورسبي، ببابوا غينيا الجديدة، معلومات وافية عن تفاصيل ونطاق تبادل الآراء المثمر جدا الذي أجرته اللجنة الخاصة مع ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومختلف المنظمات الإقليمية. وقد تركزت مناقشاتنا حول أفضل السبل لمساعدة الأقاليم، والنهوض بممارسة شعوبها لحقها في تقرير المصير. وفي هذا الصدد، قدمت اقتراحات وتوصيات بالغة الأهمية، تنوي اللجنة الخاصة أن تضعها في الحسبان في سعيها للتوصل الى حلول خلاقة.

وتعلق اللجنة أهمية خاصة على البعثات الزائرة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، كوسيلة للحصول على معلومات مباشرة عن رغبات وطموحات شعوب تلك الأقاليم. وفي بداية هذا العام قبلت اللجنة الخاصة، بسعادة، الدعوة التي وجهتها إليها نيوزيلندا لزيارة توكيلاو، وهو إقليم يخضع لإدارة نيوزيلندا. ولا يساورنا شك في أن الزيارة المقبلة سوف تساعد اللجنة الخاصة، من خلال تعزيز معرفتها بالأحوال الخاصة في الأقليم، الأمر الذي سيسهم إسهاما كبيرا في عملية إنهاء الاستعمار ككل.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة، باسم اللجنة الخاصة وباسمي شخصيا بصفتي رئيسا للجنة الخاصة، وممثلا لبلد ينتمي إلى تلك المنطقة - أن أكرر الإعراب عن تقديرنا لحكومة نيوزيلندا على تعاونها المستمر والنموذجي مع لجنة الـ ٢٤. واسمحوا لي أن أذكر بأن البعثة الزائرة المقبلة، ستكون في الواقع، هي البعثة الرابعة إلى ذلك الإقليم. ومازال يحدونا الأمل في أن تتقدم الدول الأخرى القائمة بالادارة بدعوات مماثلة لزيارة الأقاليم الخاضعة لإدارتها.

وكما قلت من قبل، فإننا نعيش في عالم يشهد تغيرا سريعا. فالتطورات على الساحة الدولية تحدث بمعدل متسارع إلى حد أن بعض القرارات التي اتخذت في بداية هذه الدورة قد تصبح عتيقة أو عفا عليها الزمن بعد بضعة أشهر. وقد أثبتت اللجنة الخاصة أنها تستطيع أن تتكيف مع التغيرات الهائلة التي تواجه المجتمع الدولي، وأنها ستمضي في هذا السبيل.

ومن أجل مصلحة شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، واجهت اللجنة التحدي بإدخال نهج جديدة ومبتكرة في عملها. وفي هذا المسعى النبيل، وسعيا للتوصل إلى حلول، نتطلع إلى جميع الدول الأعضاء كي تقدم الدعم الأدبي أو المزيد من المساعدة الملموسة، إلى اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، وهي تسعى جاهدة من أجل وضع حد للاستعمار قبل نهاية الألف سنة الحالية.

وما دامت هناك أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي تشملها أحكام ميثاق الأمم المتحدة، فإن عمل المنظمة في هذا الميدان يجب أن يستمر دون هوادة - ولا بد من تخصيص كل الموارد اللازمة لهذا القطاع الهام، حتى تكفل اللجنة الخاصة حقا التنفيذ الفعال لولايات الجمعية العامة فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار.

وختاما، أود، بوصفي رئيسا للجنة الخاصة، أن أشيد إشادة خاصة بجهود زملائي في اللجنة، وأن أعرب عن تقديري لهم، وخصوصا نواب الرئيس والمقرر وأعضاء المكتب الآخرين على تفانيهم ومساعدتهم في تنفيذ ولايتنا. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على ما يبديه من اهتمام متواصل بعمل اللجنة الخاصة، وأن أشيد، من خلاله، بموظفي الأمانة العامة على تعاونهم المستمر ودعمهم لنا طوال السنة.

وأخيرا، وبعد أن استعرضت بإيجاز بعض التطورات الرئيسية في ميدان إنهاء الاستعمار، وجريا على الممارسة الراسخة، يشرفني أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/48/L.38، بالنيابة عن مقدميه وهم: بابوا غينيا الجديدة، وجزر سليمان، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزمبابوي، وسيراليون، وغرينادا، وفيجي، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وناميبيا. وأود أيضا أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/48/L.39، بالنيابة عن مقدميه وهم: بابوا غينيا الجديدة، وجزر سليمان، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزمبابوي، وسيراليون، وغرينادا، وفيجي، ومدغشقر، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وناميبيا. ونظرا لأن مشروعي القرارين يعبران عن التطورات والمشاكل التي أوجزتها توا فلست بحاجة إلى الاستفاضة في مضمونها.

يتناول مشروع القرار A/48/L.38 الجوانب العامة لإنهاء الاستعمار. وبموجب مشروع القرار هذا تقرر الجمعية العامة، ضمن جملة أمور، تجديد ولاية اللجنة الخاصة، وتوافق على برنامج عملها لعام ١٩٩٤.

ويتعلق مشروع القرار A/48/L.39 بنشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار. وبموجب مشروع القرار هذا، تؤكد الجمعية العامة مرة أخرى أهمية الدعاية كأداة لتعزيز أهداف ومقاصد الميثاق والإعلان. وفي هذا الصدد، نوضح أننا مهما قلنا في وصف أهمية الدور الذي يضطلع به الأمين العام من خلال كل وسائط الإعلام الموضوعة تحت تصرفه، فإننا لن نفي هذا الدور حقه.

وبالنيابة عن مقدمي مشروعي القرارين، أوصي اعضاء الجمعية العامة بإيلائهما اهتمامهم الجاد، آملا أن يقروهما بالإجماع.

السيد (بنغالي) سيراليون (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

يسرني أن أشارك، نيابة عن وفد سيراليون، في المناقشة المتعلقة بالبند ١٨ من جدول الأعمال: "تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة".

وأود، في البداية، أن أعرب عن تأييدنا وإقرارنا للبيان الذي أدلى به توا الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة، بوصفه رئيسا للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، التي يتشرف بلدي بكونه أحد نواب الرئيس الثلاثة.

لقد شهد العالم في العامين الماضيين تغيرات سياسية واجتماعية هائلة نجمت عن زوال الحرب الباردة وانتهاء التوترات بين الشرق والغرب. وتبعا لذلك، ظهرت روح جديدة للتعاون والتفاهم والوفاق بين الأمم، يرى وفد بلدي أنها يجب أن تترجم الآن إلى تدابير إيجابية وملموسة، وخصوصا تدابير تتخذها الدول القائمة بالإدارة فيما يتعلق بممارسة الأقاليم الـ ١٨ غير المتمتعة بالحكم الذاتي الباقية تحت إدارة تلك الدول، لحقها في تقرير المصير والاستقلال.

إننا نسلم بأن تعقيدات الحالات المتبقية متنوعة. ولكننا نرى أن الحجة القائلة بأن بعض هذه الأقاليم الـ ١٨ صغير جدا بحيث لا تتوفر له مقومات البقاء كدول مستقلة هي حجة لا تخدم سوى مصلحة قائليها. فكثير من البلدان الصغيرة التي اتسمت بصغر الحجم قبل الاستقلال، تضطلع اليوم بأدوار مفيدة وبناءة سواء في الأمم المتحدة أو في المجتمع الدولي ككل. لذلك فإننا نعتقد أن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، مهما كان صغر حجمها أو قلة عدد سكانها، ومهما كانت محدودية ما لديها من موارد، يجب أن تتاح لها الفرصة لتقرر مصيرها بنفسها، سواء أرادت أن تمنح الاستقلال وتقرير المصير أم لم ترد.

وفي رأينا أنه يجب ألا توضع أي شروط أو قيود على حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال. وبالتالي، نود أن نكرر التأكيد على تأييد وفد بلدنا للإعلان الوارد في الوثيقة الختامية الصادرة عن القمة العاشرة لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، التي انعقدت في جاكرتا في أيلول/سبتمبر من العام الماضي. فذلك الإعلان يؤكد من جديد حق شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تقرير المصير والاستقلال، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، بغض النظر عن حجم أراضيها أو موقعها الجغرافي، أو عدد سكانها، أو محدودية مواردها.

ويسر وفد بلدي أن يشيد بأنشطة اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار، ولا سيما الدور الذي اضطلعت به على مر السنين في سبيل القضية العادلة، قضية الاستقلال وتقرير المصير للعديد من البلدان والشعوب المستعمرة. والواقع أن لجنة الـ ٢٤ - وهذا هو اسمها الشائع - يحق لها أن تعتز بمنجزاتها، وخصوصا فيما يتعلق بمنح الاستقلال لناميبيا، والتفكيك الوشيك للفصل العنصري في جنوب افريقيا، الذي ظل قيد نظرها لوقت طويل جدا.

واتخذت لجنة الـ ٢٤ أيضا تدابير مبتكرة عقب استعراضها لنهجها وأساليب عملها، ليس فقط بقصد تحسين فعاليتها، بل أيضا كما قال رئيسها:

> "لكي تتكيف مع الظروف المتغيرة ... نتيجة للتطورات الإيجابية التي حدثت في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة". (الصفحة ١١ ؟ أعلاه)

واشتركت اللجنة في مشاورات مع المجموعات والمنظمات الإقليمية فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى الأقاليم الواقعة في مناطقها. وقد تم تعديل الصياغة في مشروعي القرارين لكي تعبر عن واقع الحالة الراهنة. فلم تعد مغلفة بما وصف ذات مرة بأنه "عبارات بلاغية خاوية من أي معنى، تؤدي إلى عكس المطلوب وتمُت إلى عقود سابقة".

تلك هي بعض الأسباب الكثيرة المُلحة التي تستوجب استمرار لجنة الـ ٢٤ في عملها، وتزويدها بمواد كافية لتنفيذ ولايتها. إن عمل اللجنة ما زال أمامه شوط طويل، وسيبقى حتى تتحقق، وما لم تتحقق، بالكامل جميع الأهداف التي حددت عام ١٩٦٠، في القرار ١٥١٤ (د-١٥). ونعرب عن الأمل في أن تؤذن السنوات الباقية من العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، بعهد جديد، عهد خال من كل مظاهر الاستعمار.

اسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات حول نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار.

إن الحلقة الدراسية عن إنهاء الاستعمار التي عقدت في بورت مورسبي في بابوا غينيا الجديدة في حزيران/يونيه من هذا العام، أتاحت للمشاركين فيها فرصة لتبادل الآراء بشكل مفيد فيما بين ممثلي لجنة الـ ٢٤ والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والمنظمات الإقليمية وغيرها. ويرى وفدي - وقد أيد هذا الرأي ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة المحيط الهادئ في البيانات التي ادلوا بها في تلك الحلقة الدراسية - إن هذه المناقشات أظهرت، في جملة أمور، قلة المعلومات المرسلة إلى تلك الأقاليم والخارجة منها بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في كل إقليم. وكان من الواضح أن أداء مركزي الإعلام التابعين للأمم المتحدة في تلك المنطقة لم يرق إلى مستوى رغباتنا. وبالتالي هناك حاجة مُلحة إلى إصلاح هذين المركزين بغية تحسين أدائهما. وينبغي فتح مراكز إضافية لتغطية هذه المنطقة الواسعة. وينبغي أيضا أن توفر لتلك المراكز الموارد المالية الكافية لتسهيل جمع ونشر المعلومات المفيدة من وإلى تلك الأقاليم المشتتة.

يود وفدي في الختام أن يركز على الحاجة إلى تجديد نشاط بعثات الأمم المتحدة الزائرة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. إن هذه البعثات توفر

وسيلة فعالة للحصول على المعلومات عن التطورات وللتثبت من الأوضاع في الأقاليم وتبين آراء شعوبها بشأن مركزها في المستقبل. ولا يمكن المغالاة في ضرورة وجود التعاون من جانب الدول القائمة بالإدارة أو مواصلتها هذا التعاون بتسهيلها إيفاد تلك البعثات إلى الأقاليم الواقعة تحت إدارتها. إننا نشيد بحكومة نيوزيلندا للموافقة على البعثة الزائرة المقبلة إلى توكيلاو، ونهيب الدول الأخرى القائمة بالإدارة أن تحذو هذا المثال الطيب. وندعو إلى تعاونها ومشاركتها في عملية إنهاء الاستعمار حتى لا تذهب جهود لجنة الـ ٢٤ سدى.

إن الاحتفال في عام ١٩٩٥ بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، سيوفر دون ريب فرصة فريدة لإجراء استعراض منتصف المدة لخطة عمل العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، وللنظر في النجاح الذي أحرزته أنشطة الأمم المتحدة في ميدان القضاء على الاستعمار على مر السنين. ويجب ألا نسمح لأنفسنا بأن نغتر ونقنع بالحال بعدما وقع من التغيرات في العالم. فلا بد من الإبقاء على الزخم.

السيد كامات (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرف وفدي أن يشارك في المناقشة اليوم بشأن تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وكعضو في اللجنة الخاصة، تشارك الهند دائما على نحو كامل في العمل الهام والشاق الذي تقوم به اللجنة للقضاء على الاستعمار. إن تناقص عدد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من ٦٤ أقليما في عام ١٩٦١ عندما أنشئت اللجنة إلى ١٨ إقليما في عام ١٩٩٢ لدليل واضح على تأييد المجتمع الدولي العام لإنهاء الاستعمار ولعمل اللجنة الخاصة. ونحن في هذا العقد الخاص بالقضاء على الاستعمار نعيد تكريس أنفسنا لتحقيق الهدف المتمثل في جعل العالم خاليا من الاستعمار في القرن الحادي والعشرين.

إن نهاية الحرب الباردة توفر للأمم المتحدة وللمجتمع العالمي فرصة تاريخية لصياغة مصير العالم ولإنجاح المهمة التي أخذتها الأمم المتحدة على عاتقها منذ عدة عقود. لقد أخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار، في مداولاتها هذه التطورات الأخيرة، وحرصت على أن تعمل بشكل بناء وبتوجه سياسي عملي ومرونة لتحقيق الهدف النبيل المتمثل في إنهاء الاستعمار.

لقد شهد النصف الثاني من هذا القرن، استقلال عدد كبير من البلدان التي كانت خاضعة للحكم الاستعماري. وحققت الهند استقلالها في عام ١٩٤٧، وشكل مبدأ عدم استعمال العنف واحترام الأفراد، حجر الزاوية في حركة استقلال الهند تحت قيادة المهاتما غاندي، وألهما الشعب الهندي على أن يقدم تضحيات كبيرة في سبيل التحرر من الحكم الاستعماري. وقد أصبح هذان المبدآن الآن الركيزة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الهندي. والهند بوصفها من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة ومن مقدمي إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، التاريخي لعام ١٩٦٠، تسعى دون كلل للنهوض بالحقوق الأساسية والكرامة الإنسانية للذين يتوقون بالمثل إلى الحصول على حريتهم. وقد قال جواهر لال نهرو في بيان أمام الأمم المتحدة، ما يلي:

> "من العجب أن يوجد حتى الآن أي بلد يجرؤ على التمسك والمناداة بمبدأ الاستعمار، سواء أكان ذلك بالإخضاع للحكم المباشر أو بالاحتفاظ به بشكل غير مباشر، بصورة أو أخرى. إن أي دولة كبيرة أو صغيرة، تمنع تلك الشعوب بذلك من نيل الحرية إنما تسيء إلى السلم العالمي".

وما فتئت الهند تتمسك بالقيم الأساسية للإنسانية المتمثلة في التعايش بين التقدم والحرية والسلم العالمي، وهي نفس القيم المشتركة للمجتمع العالمي كله.

كما أننا مقتنعون بأن الاستقلال الوطني والسيادة هما أهم الصفات اللازمة لإرساء التعاون الدولي في جميع الميادين على أساس متين.

إن موجة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان الأساسية والكرامة والحرية السياسية والرغبة الساحقة في تحقيق فرص اقتصادية متساوية، تجتاح العالم اليوم. إن الأمانة التي أودعها في ذمتنا ميثاق الأمم المتحدة والإعلان الخاص بإنهاء الاستعمار أمانة يشرف الوفاء بها على الاكتمال. فنهاية عداوات الحرب الباردة توفر لنا فرصة جديدة لإنجاز مهمتنا. ومع التسليم بأن عدد المهام المتبقية صغير، فإنها في الواقع مهام معقدة حقا.

لقد أعلنت الجمعية العامة العقد الماضي عقدا خاصا للقضاء على الاستعمار، وفي هذا إبراز

للحاجة إلى العمل بمزيد من النشاط والإصرار. وقد اقترح الأمين العام خطة عمل لهذا العقد. إن روح التعاون والواقعية السياسية والتفهم والمرونة، التي بدأت تظهر يجب أن تقود المجتمع الدولي صوب التنفيذ الناجح لتلك الخطة. ونحن جميعنا نتحمل، بالإضافة إلى الدول القائمة بالإدارة وغيرها، مسؤولية متساوية في هذا العمل الذي يجب إنجازه بحرية وشفافية، وهما الشعاران السائدان في تسيير دفة العلاقات الدولية. ويجب أن تظل هذه الجهود في لب عملنا.

إن بعض المسائل المدرجة على جدول أعمالنا أشرفت على الحل، ولا يزال البعض الآخر يعالج بطريقة ناجحة. ففي جنوب افريقيا، أمكن التوصل إلى اتفاقات داخل إطار المفاوضات المتعددة الأحزاب على إنشاء المجلس التنفيذي المؤقت، وإنشاء لجنتين مستقلتين للانتخابات ولوسائط الإعلام، وعلى هيئة الإذاعة المستقلة. وتم التوصل أيضا إلى اتفاقات بشأن الدستور الخاص بالفترة الانتقالية، وقانون الانتخاب، واتفق على أن تعقد أول انتخابات غير عنصرية لتشكيل حكومة مؤقتة بتاريخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤. إن تلك الانتخابات التي نثق في أنها ستدار بطريقة حرة ونزيهة ستجعل عملية التحول إلى جنوب افريقيا موحدة غير عنصرية وديمقراطية عملية لا رجعة فيها. فلأول مرة في التاريخ الحديث يتمكن شعب جنوب افريقيا من ممارسة حقه في انتخاب حكومة دون تمييز على أساس الجنس أو الدين أو العرق. ونأمل في أن يساعد إنهاء الجزاءات الاقتصادية على جنوب افريقيا، وفقا لما قررته الجمعية العامة بقرارها ١/٤٨، شعب جنوب افريقيا في سعيه إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتقدم في جنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري.

ولئن كان التقدم المحرز في موضوع الاستفتاء في الصحراء الغربية بطيئا خلال العام الماضي، فإن روح التعاون والتفاهم بين الطرفين، وبدء المحادثات المباشرة بينهما يشكلان تطورا إيجابيا يبعث على تفاؤل المجتمع الدولي. إن هذه العملية تحتاج إلى رعاية وإلى المضي بها قدما بتأييد من الأطراف المعنية. ويعرب وفدي عن تأييده الكامل للجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا الصدد.

وفي مناطق أخرى من العالم، في جزر مالفيناس وكاليدونيا الجديدة، يشجعنا الحوار الجاري بين الأطراف المعنية وبروح من التعاون نشجع الأطراف على أن تبني على التفاهمات التي تم التوصل اليها بالفعل.

ومعظم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المدرجة على جدول أعمال اللجنة الخاصة هي أقاليم جزرية صغيرة في المحيط الهادئ والبحر الكاريبي. وما تتسم به حالة فيها من التعقد أمر معروف تماما للدول الأعضاء. ومن الواضح كذلك أن الحق المتأصل لكل من هذه الأقاليم في أن تقرر مستقبلها بنفسها حق يحظى بدعم دولي واسع النطاق. فشعوب هذه الأقاليم هي التي يحق لها أن تختار نوع النظام السياسي الذي ترغب في أن تحكم به. وحق شعوب هذه الأقاليم في التعبير بحرية عن إرادتها السياسية ليس موضع نزاع. والدولة القائمة بالإدارة عليها مسؤولية ثقيلة عن حماية الاقتصادات والأوضاع البيئية الهشة لهذه الجزر، مع الاستمرار في إتاحة الفرصة لشعوبها لكي تحدد ما ترى أنه يمثل مصلحتها وتقع على اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار مسؤولية مؤازرة المصالح العادلة لهذه الأقاليم. ونحن على ثقة من أن الدول القائمة بالإدارة واللجنة الخاصة ستعمل معا لتحقيق هذا الهدف.

نحن نقترب من نهاية رحلة صعبة اضطلع العالم بها في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وكثيرا ما تكون الخطوات القليلة الأخيرة هي أصعب الخطوات. ومن ثم، فمن الأهمية الحاسمة لنا جميعا أن نواصل بثبات تأييدنا لإستئصال آخر بقايا الاستعمار، التي لا يزال يمثل تحديا للمجتمع الدولي بأكمله.

السيد نياكيي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

فيما نقترب من نهاية العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، لا بد أن يثير قلقنا جميعا ما يبدو من تراخ في الجهود التي تبذل من أجل تحقيق هذا الهدف. والعدد الصغير من الوفود التي سعت الى المشاركة في هذه المناقشة إنما هو أحد المؤشرات على هذا التراخي. وهذا يعد جزءا من التصور الشائع على نطاق واسع ، بأننا قد انتصرنا في كفاحنا ضد الاستعمار، وأن من الأفضل للمجتمع الدولي أن يهتم بمسائل أخرى.

ومن ثم، فإن وفدي يرحب بهذه المناقشة بوصفها فرصة لنذكر أنفسنا بأن لا يزال هناك قرابة ١٨ إقليما على قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تشملها ولاية اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار. وشعب كل إقليم من هذه الأقاليم يحق له أن

يتمتع بحق تقرير المصير تماما مثلما كان ذلك حقا لكل الشعوب المستعمرة طوال فترة إنهاء الاستعمار. ولا يهمنا أن تكون معظم الأقاليم جزرا صغيرة قليلة السكان. فلا يمكن إنكار حق تقرير المصير على أساس عدد السكان أو حجم الإقليم.

ومما يدعو الى الارتياح البالغ أنه قد حدث بعد مناقشة هذا البند في العام الماضي مزيد من التقدم صوب إغلاق فصل الاستعمار في تاريخ افريقيا. فالاتفاق بين جنوب افريقيا وناميبيا بشأن استعادة ناميبيا لخليج والفيس - الجزر الساحلية في شباط/فبراير ١٩٩٤ إنما هو تطور مرض للغاية، ونحن نتوجه بالتهاني للأطراف على هذا التقدم الخارق. ونتوجه بالتهاني على الأخص - لممثلي أغلبية سكان جنوب افريقيا إزاء الموقف الذي اتخذوه في المفاوضات المتعددة الأحزاب الذي جعل هذا الاتفاق التاريخي أمرا ممكنا.

وفيما يتعلق بالحالة في جنوب افريقيا ذاتها، فلا بد من الثناء على أغلبية سكان جنوب افريقيا للتقدم الذي احرزوه في سبيل التخلص من نير الاستبداد وتحقيق تطلعاتهم. وأول هذه التطلعات هو حقهم في تقرير المصير غير القابل للتصرف. وهذا هو الشيء الذي أثار كل هذا الحماس - وليس في جنوب افريقيا وحدها - للإنتخابات الديمقراطية الأولى، المقرر إجراؤها في جنوب افريقيا في ٢٧ نيسان/ابريل من العام القادم. والى أن يتم تمكين شعب جنوب افريقيا من ممارسة حقه في تقرير المصير، سيستمر اهتمام اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار بما يحدث في هذا البلد المنكود. وبينما نسلم بأن الاستعمار التقليدي ليس هو المشكلة في جنوب افريقيا، فإن ثمة سمة مشتركة حاسمة تجمع بين الحالة في جنوب افريقيا والاستعمار التقليدي هي انكارهما لحق تقرير المصير. ومن ثم، فإن المساعدة في الجهود الرامية الى استئصال الفصل العنصري ليست أمرا يحق للجنة الخاصة فحسب، بل هو أيضا واجب عليها.

ومن المؤسف، أن إنهاء الاستعمار لم يتم بعد في الصحراء الغربية، التي أصبحت الإقليم الوحيد المتبقي على قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في القارة الافريقية. ونحن نأسف لأن المحاولات الأخيرة لإقناع الطرفين في الصراع بالموافقة على تنفيذ خطة السلام، لم تحرز أي تقدم. ومن الواضح، أن هناك حاجة لأن نبذل جميعا الجهود لتحريك عملية السلام من جديد. وحسن النية أمر أساسي إذا ما كان المراد أن تبدأ العملية في التحرك من جديد، وعلى كل من له تأثير على جبهة البوليساريو والحكومة المغربية أن يسعى الى التأثير عليهما تشجيعا للمفاوضات بحسن نية.

لقد مر الآن ثلاثة أعوام على بدء العقد الدولي للقضاء على الاستعمار. ويثني وفدي على اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار للجهود التي بذلتها ولا تزال تبذلها لتنفيذ خطة عمل العقد. ونحن نتوجه بالتهاني على وجه خاص للجنة الخاصة للنجاح الذي حققته الحلقات الدراسية التي نظمت حتى الآن.

ومهما أكدنا، لا يمكننا التأكيد بالقدر الكافي على أهمية هذه الحلقات الدراسية في العملية الحيوية المتمثلة في زيادة وعي شعوب الأقاليم المستعمرة بحقها في تقرير المصير وبالتزامات ومسؤوليات السلطات القائمة بالإدارة والأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا عن مساعدتها على تحقيق ذلك. فلا يمكن للناس أن يختاروا الاختيار الصحيح إلا إذا توفرت لديهم كل المعلومات ذات الصلة. وقرار الجمعية العامة ١٨١/٤٦ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، والذي اعتمدت بموجبه خطة عمل العقد، يحث ليس فقط على مشاركة الشعوب المستعمرة في الحلقات الدراسية، بل أيضا على مشاركة ممثليهم المنتخبين والسلطات القائمة بالإدارة، والدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والوكالات المتخصصة، والمنظمات غير الحكومية، والخبراء. ومن خلال الجمع بين كل العناصر الفاعلة هذه، يمكن للحلقات الدراسية أن تسهم إسهاما هائلا في تنسيق العمل، وأن تسهل بالتالي تنفيذ خطة العمل على وجه السرعة.

وما برحت اللجنة الخاصة تولي اهتماما كبيرا لمشاركة السلطات القائمة بالإدارة في أعمالها. وهذا أمر سليم لأن من الصعب أن تضطلع بولايتها دون تعاون مع السلطات القائمة بالإدارة. ووفدي يثني على تلك السلطات القائمة بالإدارة التي تواصل التعاون مع اللجنة باحترامها لإلتزاماتها المنصوص عليها في المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة وقبولها إيفاد الأمم المتحدة للبعثات الزائرة.

إن تعاون حكومة نيوزيلندا مع اللجنة الخاصة كان تعاونا مرضيا على وجه خاص، ووفدي يود أن يسجل تقديره لهذا التعاون.

وبعثات الأمم المتحدة الزائرة المنتظمة هي إحدى الوسائل التي تتبع منذ زمن طويل لتمكين الأمم المتحدة من الحصول بصورة مباشرة على المعلومات عن الأقاليم المستعمرة، ومن التحقق من رغبات الشعوب. ومن المؤسف، أن بعض السلطات القائمة بالإدارة لم تجد بعد، رغم مناشدة اللجنة لها واستعدادها للتعاون معها، سبيلا الى الموافقة على إيفاد الأمم المتحدة لبعثات زائرة للأقاليم الخاضعة لسيطرتها.

وملاحظاتي الأخيرة تتعلق بالجهود المثمرة الرامية الى تبسيط عمل لجنة إنهاء الاستعمار وتكييف هذا العمل مع الحالة الدولية التي تغيرت ولا تزال تتغير. ولقد شارك وفد تنزانيا بنشاط في عمل الفريق العامل المفتوح العضوية الذي أنشأته اللجنة لهذا الغرض، ويسعده ما تحقق خلال العام الماضي من الزيادة في تركيز أعمال اللجنة. وسنواصل المشاركة مشاركة بناءة في جهود اللجنة في هذا الاتجاه في المستقبل.

ومع ذلك يثق وفد تنزانيا في أنه لن تبذل أية محاولة لتهميش عمل اللجنة أو تحويلها عن ولايتها، وتدخل في ذلك خاصة الأولوية التي مابرحت منظمتنا توليها دائما لعملية تصفية الاستعمار. ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه من غير المقبول أن نعيد تفسير حق الشعوب في تقرير مصيرها، بطرق تتنافى مع أحكام الميثاق والاعلان التاريخي لمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

وغني عن البيان أن وفد بلدي، بصفته عضوا في اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار، يؤيد تأييدا كاملا مشروعي القرارين A/48/L.38 و L.39/L/48. ونحن نحث الجمعية على اعتمادهما بتوافق الآراء.

السيد بورسو (غرينادا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

إن مشهد ١٨٤ علما وطنيا ترفرف فوق مقر الأمم المتحدة مشهد يرمز إلى إنجاز من أعظم إنجازات هذه المنظمة.

إن الاعلان التاريخي لعام ١٩٦٠ بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة يعد جوهريا لنجاح عملية تصفية الاستعمار الذي يتجلى في العدد المتزايد من الاعلام التي تزين مدخل الجمعية. لقد أسهمت هذه العملية بدورها مساهمة كبيرة في تبديل صورة الخريطة السياسية لكوكب الأرض الذي نقطنه.

ولما كانت تصفية الاستعمار دائما من المساعي الرئيسية للأمم المتحدة، فاننا نفهم تماما الفخر الذي يتشاطره أعضاؤها في هذا المجال من مجالات الانجاز. ومما لا شك فيه على الاطلاق أن النجاح الذي أحرز في هذا الميدان أدى إلى شعور هائل بالرضى في نفوس ملايين البشر في جميع أنحاء العالم على مدى العقود الثلاثة الماضية. إلا أن ذلك يجب ألا يؤدي بنا إلى التقاعس عن تلبية الاحتياجات المحددة للشعوب التي لم تمارس حتى الآن حقها في تقرير المصير كما توخاه ميثاق الأمم المتحدة. كان هذا الشاغل هو الذي أدى بالجمعية العامة في عام ١٩٨٨ إلى اعلان عقد التسعينات عقد الأمم المتحدة الدولي للقضاء على الاستعمار.

فضلا عن ذلك، لاشك في أن مهمة معالجة مسألة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لابد وأن تختلف الآن إلى حد كبير في كثير من الحالات عما كانت عليه في الماضي. وقد أثبتت صحة هذه النتيجة المناقشات التي جرت في الحلقة الدراسية المعنية بتصفية الاستعمار التي عقدت في غرينادا في حزيران/يونيه ١٩٩٢ ومرة أخرى في بابوا غينيا الجديدة في حزيران/يونيه من هذا العام. ولهذا، فإنه مما يثلج الصدر أن نلاحظ التحلي المتزايد بالمرونة الذي تتسم به أعمال اللجنة الخاصة الآن أثناء اضطلاعها بواجباتها في اطار المبادئ التوجيهية لميثاق الأمم المتحدة ولصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

ولجنة الـ ٢٤ الخاصة، واللجنة الرابعة، وكل المجموعات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والتي لها أثرها على عملية تصفية الاستعمار تظل لها اليوم أهمية لا تقل عما كانت عليه في أي وقت مضى. وفي نفس الوقت، مازالت مسألة مشاركة الدول القائمة بالادارة في أعمال اللجنة الخاصة مسألة حاسمة الأهمية. وفي حين أن هذا التعاون من شأنه أن يعزز عمل اللجنة تعزيزا كبيرا، فإن تطلعات شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي هي التي ستجني أكبر الثمار، مما تتطلبه الآن معالجة الظروف الفريدة المميزة لعملية تصفية الاستعمار في هذه المرحلة من حسن النية والابداع والابتكار.

إن الحلقتين الدراسيتين عقدتهما مؤخرا لجنة الـ ٢٤ الخاصة في المحيط الهادئ والبحر الكاريبي أكدتا الحاجة إلى إرسال بعثات زائرة إلى الأقاليم غير

المتمتعة بالحكم الذاتي لاتاحة تبادل أكثر استنارة للمعلومات مما يعود بالفائدة في نهاية المطاف على شعوب تلك الأقاليم. ومن المؤسف أنه في الوقت الذي كثيرا ما يشار إليه على أنه من الثورة الاعلامية، يتعين على اللجنة الخاصة أن تعتمد في وضع تقاريرها على معلومات قديمة، بل وأحيانا معلومات غير مباشرة، عن الأوضاع في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

وحتى في حزيران/يونيه ١٩٩٣ في الحلقة الدراسية عن تصفية الاستعمار التي عقدت في بابوا غينيا الجديدة، وقبل ذلك في غرينادا، استمع أعضاء اللجنة الخاصة إلى نداءات حارة من شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بشأن الحاجة إلى التوسع في نشر المعلومات عالميا واقليميا، وبخاصة من الأمم المتحدة، تيسيرا لزيادة تفهم هذه الشعوب للعمليات ذات الصلة التي تؤثر على حياتها ولاتاحة صنع قرارها بناء على إطلاع أوفى في هذا الصدد.

وفي هذا الوقت الحاسم بالنسبة لعملية تصفية الاستعمار، تحتاج اللجنة الخاصة إلى كل التعاون اللازم للوفاء بولايتها. ويلزم الآن، بأكثر من أي وقت سابق، الابقاء على الأولوية القصوى التي أعطتها الجمعية العامة في الماضي لعملية تصفية الاستعمار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يجري البت في مشروعي القرارين A/48/L.38 و A/48/L.39 بعد ظهر يوم الجمعة ١٠ كانون الأول/ديسمبر.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.